

اقتصاد

١٩ مليون دولار يومياً
وسطي قيمة إجازات الاستيراد
التي تمنحها «الاقتصاد»

صالح حميدي

بلغ إجمالي قيمة إجازات الاستيراد التي منحتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٨) نحو ٢,٨٥ مليار يورو من مختلف دول العالم، وذلك بحسب ما كشفه مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية نادر فياض لـ«الوطن».

وبحسبة بسيطة نجد أن الوسطي اليومي التقريبي لقيمة إجازات الاستيراد الممنوحة ١٥,٨ مليون يورو، تعادل نحو ١٩ مليون دولار على أساس وسطي سعر صرف اليورو إلى الدولار ١,٢ خلال النصف الأول من هذا العام وبالتالي إجمالي قيمة الإجازات بالدولار نحو ٢,٤٢ مليارات.

ولفت فياض إلى أن إجازات الاستيراد لا تنفذ كلها ففي بعض الأحيان ينفذ جزء من هذه الإجازات وأحياناً لا تنفذ الإجازة بشكل كامل، ويعد أن تم تمديد مدة الإجازة إلى سنة يتم الحصول على إجازات وموافقات استيراد كميات وقيم كبيرة تنفذ بشكل جزئي على مدار العام.

وقد احتلت مديرية الاقتصاد في ريف دمشق المرتبة الأولى في عدد إجازات وموافقات الاستيراد بحسب فياض ودمشق الثانية واللاذقية الثالثة ثم حلب وبعدها طرطوس.

وبين مدير التجارة الخارجية أن الاستيراد توزع على حزمة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية تركزت على مواد أولية للصناعة بقيمة مليار ١٣٤,٧ مليون يورو بنسبة ٥٨ بالمئة، وعلى مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي بقيمة ٣٨١ مليون يورو بنسبة ١٤ بالمئة (أي نحو ٧٢٪ مواد أولية ومستلزمات إنتاج)، على حين تم منح إجازات مواد غذائية أساسية بقيمة تقارب ٣١٥ مليون يورو بنسبة ١١ بالمئة، ٤ بالمئة والاتصالات والتقانة ٦١,٩ مليون يورو بنسبة ٢ بالمئة وللأدوية والمستلزمات الطبية ٥٧,٢ مليون يورو بنسبة ٢ بالمئة، لمستلزمات أخرى بقيمة ٢ مليار ٨٢٣,٢ مليون يورو بنسبة ٩ بالمئة.

وأشار فياض إلى أنه انطلاقاً من إدارة ملف التجارة الخارجية ويتوجه من رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وإشراف وزارة الاقتصاد وبهدف تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المستوردين وتبسيط الإجراءات والشفافية في منح إجازات وموافقات الاستيراد قامت مديرية التجارة الخارجية بإصدار الدليل التطبيقي لمنح موافقات لإجازات استيراد حيث تم من خلاله إدراج المواد المسموح باستيرادها وفقاً للبلد الجمركي الثماني لكل مادة ولكل المستوردين من دون تحديد السقوف للكميات والقيم.

فياض بين أن الوزارة عممت هذا الدليل على مديرية الجمارك العامة ومديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية في المحافظات وعلى جميع الاتحادات ليمت تبليغه إلى كافة المنتسبين لديها بالمواد والبنود المسموح باستيرادها بهدف إلغاء العامل الشخصي والاجتهادي والبقاء بور بعض مقبلي المعاملات. وأوضح إن الوزارة تقوم بتقييم طلبات الاستيراد في مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية في مختلف المحافظات لإفراجها ضمن جداول تدوّن اسم المادة والبلد الجمركي الثماني وبلد المنشأ والمصدر والكمية والقيمة والقيمة قبل رفعها إلى مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية في الوزارة لمطابقتها مع الدليل من حيث البنود الجمركية الثمانية والتمسك بإعادتها في اليوم التالي إلى هذه المديريات مقترنة بالقرار اللازم ليصار إلى منح إجازات وموافقات الاستيراد خلال ٢٤ ساعة في حال لم تكن بحاجة لموافقة مسبقة من بعض الجهات العامة وفقاً لأحكام التجارة الخارجية بهذا الخصوص.

هنا غانم

جدد تجار دمشق مطالبهم من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي في غرفة تجارة دمشق، التي تقدموا بها مؤخراً في غرفة تجارة ريف دمشق، والتي تبنت مطالبهم ووضعتها على أجهزة الوزير الغربي، الذي تعهد بحلها بما فيه المصلحة العامة، مؤكداً أنه تم الاتفاق على العديد من المعايير والالتزام بتطبيق القوانين بطريقة صحيحة.

وخلال اجتماع الأوسق في غرفة تجارة دمشق، جدد الغربي توعده بالإغلاق لكل من يخالف بالموصفات المتعلقة بالمواد الغذائية على وجه التحديد، معتبراً أن قرار إغلاق المحال المخالفة لا رجعة عنه، وأن الغذاء خط أحمر، مشدداً على منع المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية المهربة ومجهولة المصدر في الأسواق والمحال التجارية لأنها الضارة في التاجر والمستهلك على حد سواء، وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما لا يمكن السماح بأن تكون المحال التجارية مخصصة لبيع المنتجات الأجنبية والمهربة ومجهولة المصدر، ويجب أن تتصدر صناعاتنا الوطنية الأسواق والمحال التجارية وأن تكون ذات مواصفات ممتازة وأسعار مناسبة.

وأضاف الغربي: «لن نسع دخول السم إلى محالنا وبيوتنا، ولن نسع دخول السلع والمواد المهربة عبر المنافذ الحدودية

لأنها غير مراقبة صحياً وغير مطابقة للمواصفات والنتائج وغير خاضعة للتحاليل والفحوصات وغير مضمونة النتائج».

بدورهم جدد تجار العطورات ومواد التجميل طلبهم بضرورة التعامل معهم بصفحة مختلفة، ولا سيما وأن هناك مواد أساسية تحتاجها الأسواق ولا يجوز إغلاق محالهم بسبب وجود قطعة أو اثنتين لا تحمل بياناً جمركياً.

تجار الألبسة كان لهم نصيب من المداخلات تتعلق بارتفاع أسعار المواد الداخلة في الإنتاج، ما دفع الوزير للتأكيد أنه تتبناه

القلاع يطالب: حصانة للتجار ومرجعية تحميهم
الغربي: الغذاء خط أحمر

المستهلك سوف تقوم بتطبيق الإجراءات الأخيرة بشكل صحيح ودقيق وتنفيذ المهام الموكلة إليهم وفق أفضل السبل والطرق المتبعة لتنشيط حركة البيع والشراء وضبط الأسواق، لافتاً إلى محاسبة كل من يساء إلى طبيعة وسعة عمل الرقابة التمهينية.

بدوره طلب رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع أن يكون للتجار حصانة ومرجعية تحميهم، لأن الاجتماع لا يكفي وغير قادر على توصيل المشكلات والأوضاع، متمنياً أن يكون هناك لجان يتم التواصل معها والأهم أن يتم تعديل بعض القوانين وبشكل جذري، الأمر الذي أيدته التجار مطالبين بإلغاء قرار الإغلاق والاستعاضة عنه بغرامة مالية على حين الكل متفق على محاربة التهريب لا سيما

مجهولة المصدر ومهربة واتفق المجتمعون على معالجة المخالفات وتسوية أوضاع المحال التجارية المغلقة باستثناء المخالفات المتعلقة بالمواد والصناعات الغذائية.

مع الإشارة إلى ضرورة تعاون غرف التجارة والصناعة مع إجراءات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأخيرة لكونها تساهم في دعم وتشجيع الصناعة الوطنية والاستهلاكية والحفاظ على المال العام والتصدير لأتار الحضارة في الاقتصاد الوطني الناجمة عن بيع مواد وسلع مهربة.

وتعهد الوزير الغربي بأن عناصر حماية

سابقاً وكان قد تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية بهذا الخصوص تعمل على إضافة بعض البنود للسماح باستيرادها وطلب منهم تقديم مذكرة خطية لمناقشتها في اللجنة الاقتصادية، مؤكداً أنه قريباً سوف تصدر وزارة الاقتصاد قراراً يتعلق بالسماح باستيراد العديد من المواد والمستلزمات. كما تم الاتفاق خلال اجتماع الأسس على التعاون المشترك في التصدي للمواد المشوشة والمهربة ومجهولة المصدر التي يتم تقليدها لما تلحقه من أضرار على الصناعة الوطنية السورية ومن أجل أن تصبح أسواقنا خالية تماماً من أي مواد

اجتماع مثمر للحكومة والحرفيين

١٧٠٠ منشأة حرفية مخالفة والحكومة تنوي إنشاء منطقة حرفية جديدة

منطقة القدم فيها عشوائيات ومناطق مخالفات ومناطق نظامية، مبيناً أن هناك حوالي ٣٥٠ منشأة حرفية في مجمع القدم، أما مناطق المخالفات فيها عدد كبير من المنشآت الحرفية يتجاوز ١٧٠٠ منشأة ومن هذا المنطلق ومن رؤية الحكومة للتخطيط العمراني للمنطقة بشكل عام كان لابد من توثيق الإشارة والتخطيط لتوثيق هذه المنشآت الحرفية والصناعية المتوسطة والصغيرة في أماكن تحافظ على هيكليتها واستمرارية هذه الحرف والصناعات، فكان لابد من إيجاد بديل لهذه المناطق المتضررة بفعل الإزهاج في هذه المنطقة وكانت استجابة الحكومة سريعة حيث تم تشكيل اليوم لجنة من جميع الوزارات والجهات المعنية من الاتحادات وغيرها لإيجاد منطقة بديلة وسريعة لمنطقة المخالفات أو لهذه المنشآت المتضررة في منطقة القدم.

وأضاف الحضيوي: سنعلمنا كاتحاد عام الحرفيين عن فتح باب الاكتتاب لمنطقة صناعية تستوعب منطقة المخالفات والمنشآت الحرفية الموجودة في منطقة القدم بالكامل والاكتتاب في الاتحاد العام للحرفيين وعلى الحرفيين المتضررة مشاقتهم في القدم مراجعة الاتحاد العام للحرفيين للاكتتاب على مفاصل جديدة سيتم التنسيق فيها عن طريق اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها لتقديم مقاسم صناعية بديلة عن تلك المناطق.



والموافقة على استمرار الحرفيين بأعمالهم في المنشآت غير المتضررة في منطقة القدم حتى صدور المخططات التنظيمية الجديدة ليتم نقلهم إلى المنطقة الحرفية الجديدة لاحقاً.

وفي تصريح صحفي لرئيس اتحاد الحرفيين ناجي الحضيوي بين أن الاجتماع كان مثمراً جداً وتناجبه إيجابية من حيث الواقع التنظيمي للمنشآت الحرفية الموجودة بمنطقة القدم المناطق الحرفية الموجودة في

والإصلاح الزراعي والصناعة والإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان ومحافظتي دمشق وريفها والاتحاد العام للحرفيين.

كما تم تكليف الاتحاد العام للحرفيين باستقبال طلبات الحرفيين المتضررين في منطقة القدم الحرفية بالتنسيق مع غرفة صناعة دمشق وريفها وإعدادها في جداول تتضمن أعداداً موزونة ومنظمة وذلك خلال مدة يتم ليتم لحظهم داخل المنطقة التي سيتم إحداثها، كما تمت

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ضرورة إعادة تنظيم المناطق الحرفية والصناعية «المخالفة» وتوثيق هذه الحرف والصناعات في مناطق دائمة من خلال مخططات تنظيمية ثابتة وتأمين جميع مستلزماتها، معتبراً أنها خطوة رئيسية في هذا الاتجاه وفقاً لما اقترحه الاتحاد العام للحرفيين.

جاء ذلك خلال اجتماع يوم أمس مع اتحاد الحرفيين في رئاسة مجلس الوزراء، لدراسة تنظيم منطقة القدم الحرفية والمخاض الجنوبي لمدينة دمشق، توازياً مع أعمال تحسين المشهد الحضري والواقع المروري والعمراني بإدخال دمشق من الجهة الجنوبية والشمالية وإزالة جميع الورشات المسببة للتلوث البيئي والتشوه البصري.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة من) شدد خميس على ضرورة إحداث منطقة حرفية جديدة تستوعب حرفيي المناطق الصناعية والحرفية المخالفة بما فيها منطقة القدم وتأمين مستلزمات البنية التحتية الرئيسية والإبراج بإنجاز المخططات وإعطاء مدة ١٥ يوماً لتحديد الأرض اللازمة لإحداث هذه المنطقة من خلال فريق عمل يضم وزارات الزراعة

سيناريوهات جذب الودائع إلى المصارف السورية

إذ إن هناك معوقات مرتبطة بجانب العرض وأخرى بجانب الطلب في سوق الاقتراض (لن تأتي على ذكرها الآن)، كما أن معالجة ملف القروض المتعثرة يعتبر من أولويات العمل في هذه المرحلة.

تجارب دول

بلمحة سريعة على التجارب التاريخية لبيض الدول خلال فترة التعافي الاقتصادي بعد أزمات والحروب نجد أهمية الدور الذي تلعبه الحكومات في عملية جذب الودائع وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية حسب أولويتها، فبعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية مارست الحكومات رقابة شديدة على الاقتراض المصرفي لفترة طويلة وعملت على توجيهه ضمن القطاعات المطلوبة ذات الأولوية، وكذلك الأمر في اليابان التي ركزت على توجيه الائتمان للقطاعات ذات الأولوية من خلال مصرف إعادة الإعمار المملوك للحكومة اليابانية ثلث الاقتراض الموجه للصناعة، وكذلك تجربة كوريا الجنوبية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إنه لا يمكن الاعتماد على المصادر المحلية فقط لإعادة إعمار سورية بل يتطلب العمل على جذب ما أمكن من مصادر التمويل السورية الداخلية والخارجية تخفيفاً لعبء المديونية فالأموال السورية الداخل والتي هي خارج القطاع المصرفي يوجب العمل على جذبها عبر معدلات فائدة جذابة أيضاً، وهنا يكمن التحدي الأكبر الذي يواجه المصارف ألا وهو تحقيق الهدف معاً: سعر فائدة دائن جذاب للإيداعات وسعر فائدة مدین غير مرقق للاقتراض، أضف إلى ذلك أن العملية تتجاوز عملية تجسيع الأموال الكافية إلى كيفية توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية حسب حاجة المرحلة الراهنة ومن ثم على مراحل زمنية أخرى بما يتلاءم مع مؤشرات الاقتصاد الكلي،

السيناريوهات تشاؤماً وهو جذب ١٥٪ من الأموال السورية في لبنان (٢٠ مليار دولار) ما يعني نحو ٣ مليارات دولار أي ما يعادل المتاح للاقتراض في سورية حالياً، أما في حال أكثر السيناريوهات تفاؤلاً وهو جذب ٤٠٪ من الأموال السورية فيعني ذلك عودة حوالي ٨ مليارات دولار على المدى المتوسط.

الفائدة المرتفعة والإقراض

مع الضرورة السورية لجذب الودائع عبر منحها فوائد دائمة مرتفعة يجب على السلطة النقدية العمل على إعطاء المصارف هامش حرية في تحديد سعر الفائدة المدبنة على التسهيلات الائتمانية، وأن تعمل على توجيه المصارف لإعطاء الأولوية لقطاعات محددة كالصناعات (النسجية، مواد البناء، الغذائية، الدوائية، الخ)، وازدحاماً من ذلك يتوجب أن يكون سعر الفائدة على هذه القروض غير مرتفع مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض التي تعد أقل أهمية في المراحل الأولى من عملية إعادة الإعمار، حيث يتوجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن رفع معدلات الفائدة الدائمة لجذب الإيداعات يعني أن المصارف ستقترض معدلات فائدة مدينة أعلى على النشاط الإقراضي، وقد تكون نتيجة ذلك إما انخفاضاً في حجم القروض الممنوحة نتيجة إجماع المستثمرين عن الاقتراض بمعدلات فائدة مدينة عالية ما قد يعوق عملية الاقتراض التي تشكل ضرورة أساسية في المرحلة المبكرة، وإما النتيجة الأخرى فهي ارتفاع تكلفة الاقتراض والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ما قد ينعكس مزيداً من الضغوط التضخمية التي ستعطلها المستهلك النهائي من خلال ارتفاع أسعار المنتجات النهائية.

كذلك لابد من النظر إلى المعوقات التي تواجه إعادة تفعيل النشاط الإقراضي،



سيناريوهات جذب الودائع

نعتمد أن الأموال السورية في المصارف اللبنانية هي الأكثر طواعية للعودة إلى سورية نظراً لأنها مودعة دون استثمار حقيقي من قبل السوريين في لبنان كما في باقي الدول حيث لا يقوم السوريون هناك بأي نشاط إنتاجي أو صناعي كما هو عليه الحال في الأردن ومصر وتركيا، مما يسهل من إمكانية جذبها أكثر من غيرها على المدى المتوسط، وذلك بالتزامن مع الأقاليم والدراسات التي تتناول مستقبل الاقتصاد اللبناني والغاضب والذي تكثرت التصريحات عن إمكانية تعرضه لأزمة حقيقية أتية من شأن الحركة الاقتصادية فيه برمتها وارتفاع الدين العام لحوالي ١٥١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد اللبناني الضعيف في العام ٢٠١٧ بنحو ٢٪.

في حال تمكن المصرف المركزي من تطبيق ما ذكر آنفاً، ستقترض أكثر

الاستثمارات السورية تشكل ٢٢٪ من الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

خيار رفع سعر الفائدة

يمكن القول إن رفع سعر الفائدة في سورية على الودائع بالدولار إلى ٦٪ كحد أدنى مثلاً (مع هامش حركة ٠,٥٪ بالزيادة والنقصان، بحسب حاجة كل مصرف للسيولة وإدارته لها وبناءً لتقديرات السلطة النقدية لكمية الإيداعات وحاجة الاقتصاد الوطني وتطور المؤشرات الاقتصادية) يمكن أن يساهم بفعالية في جذب الودائع والأموال داخل وخارج سورية، لا سيما أنه بهذه الحالة سيصبح السعر الأعلى بين دول الجوار، وإذا تراقف ذلك مع إصدار شهادات الإيداع المزمع طرحها باليرة وبالدولار ستتمكن السياسة النقدية من استقطاب جزء مهم من الأموال السورية المهاجرة على أقل تقلب نسبية الفائدة عليها أيضاً عن ٦٪ حسب أجل الشهادة.

مليار دولار.

أما عن معدلات الفائدة على الودائع بالدولار في المصارف الأردنية فهي تتراوح بين ١,٨٥ إلى ٢,٤٩٪ بحسب أجل الوديعة، وفي هذا السياق تقدر حجم الأموال السورية في الأردن بنحو ١٤٠ مليون دولار حيث يتواجد هناك عدد مهم من المستثمرين الذين أنشؤوا مصانعهم الخاصة والتي تقدر بنحو ٤٠٠ مصنع، الأمر الذي جعل أموال السوريين واستثماراتهم تشكل حوالي ١٥٪ من حجم الأموال الأجنبية المستثمرة في الأردن، وكذلك الحال في مصر والتي تقدر حجم الأموال السورية هناك بنحو ٢ مليار دولار حيث بلغ تقدير عدد المستثمرين حوالي ١٠٠ مستثمر.

أما في تركيا فتراوحت معدلات الفائدة ما بين ٢,٣١٪ إلى ٣,٢٨٪ وتقدر الأموال السورية في تركيا بما يفوق ٣٥٠ مليون دولار حيث تتجاوز عدد الورشات السورية هناك ١٥ ألف ورشة ما جعل

علي محمود محمد
فارس وبيد الجوري

تكلفة إعادة الإعمار نجد أن القطاع المصرفي السوري قادر على تغطية ١٪ فقط من التكلفة الكلية لإعادة الإعمار وتتحقق هذه النسبة مع ارتفاع فاتورة إعادة الإعمار يوماً بعد يوم، وعليه، فإن مساهمة القطاع المصرفي ستكون محدودة جداً.

لذا فإن العمل على جذب الإيداعات للقطاع المصرفي بشقيها (الودائع باليرة وبالعملة الأجنبية) يعد حاجة ملحة في الفترة المقبلة لتوفير جزء مهم من احتياجات التمويل وذلك باتباع سياسة نقدية قادرة على استقطاب رؤوس الأموال السورية وغير السورية خاصة مع الانخفاض الائتمانية وإعادة بسط سلطة الدولة السورية على مساحات واسعة من الجغرافية السورية، وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل رفع سعر الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي عاملاً جذاباً للإيداعات بالقطع الأجنبي مع افتراض توافق العوامل الأساسية الأخرى.

معدلات الفائدة في دول الجوار

من خلال نظرة سريعة على معدلات الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي المعول بها في دول الجوار يمكن وضع تصور حول معدلات الفائدة الجاذبة للودائع بالدولار للقطاع المصرفي السوري. في لبنان مثلاً، تبلغ معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل وودائع الإيداع بالدولار في المصارف اللبنانية ما يقارب ٤,٦٧٪ وذلك بحسب آخر إحصائية منشورة على موقع مصرف لبنان المركزي لشهر أيار ٢٠١٨، وذلك تزامناً مع أحدث التقديرات حول حجم الأموال السورية المودعة في المصارف اللبنانية والتي قدرتها العديد من المنظمات الدولية والعديد من المصادر الاقتصادية بأنها قد تصل لمبلغ ٢٠

علي محمود محمد
فارس وبيد الجوري

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت التقديرات لتكلفة إعادة إعمار سورية بعد أكثر من سبع سنوات على اندلاع الحرب، ولعل أحدث هذه الأرقام ٤٠٠ مليار دولار لإعادة إعمار البنى التحتية. وفي هذا الصدد نرى ضرورة إعطاء القطاع المصرفي دوراً في تمويل عملية إعادة الإعمار من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بمختلف أشكالها، ولكن السؤال المطروح: هل يمتلك القطاع المصرفي السيولة الكافية التي تخوله لأداء دور فاعل في تأمين التمويل اللازم؟

للإجابة على هذا السؤال نرى أن حجم الأموال المتاحة للإقراض في المصارف السورية تتجاوز مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة سورية وذلك بحسب بيانات المصرف الإحصائية للعام ٢٠١٦ والتي قدرت الودائع لدى المصارف العامة بنهاية العام ٢٠١٦ بنحو ١٣٨٠ مليار ليرة سورية، فيما بلغت وادائع المصارف الخاصة حوالي ٧٩٥ مليار ليرة سورية بنهاية العام ٢٠١٧، ومع إقراض نسبة السيولة المفروضة بموجب القرارات ذات الصلة (٣٠٪ بكافة العملات) فإن المبلغ يتجاوز رقم ١٥٠٠ مليار ليرة سورية (تعادل نحو ٣٠٥ مليارات دولار تقريباً بناءً على سعر صرف ٤٣٦ ليرة سورية) وهذا يتطابق مع التصريحات التي صدرت مؤخراً عن وزير المالية مأمون حمدان. ولدى حساب نسبة هذه المساهمة من